

محضر الجلسة رقم 915**التاريخ:** الثلاثاء 13 صفر 1435 (17 ديسمبر 2013)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وستة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات القانون

الداخلي للمجلس، سيخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول

الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من

مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار من المجلس الدستوري، يحمل

رقم 13/930 صرح المجلس الدستوري بموجبه بشغور المقعد الذي كان

يشغله المرحوم السيد التيجاني حباشيش في مجلس المستشارين دون

تعويضه.

توصلت الرئاسة كذلك بمراسلة من رئيس الفريق الدستوري، يطلب

من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول ممارسة بعض الحرف بالأماكن ومواقع

غير لائقة إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس

المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 17 دجنبر، فإن عدد الأسئلة الشفهية

16 سؤالاً؛ عدد الأسئلة الكتابية سؤال واحد.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

وطبقاً لمقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي

الكلمة للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علماً بقضية طارئة، فليفضل

السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط المجلس علماً بقضية تتعلق بالآثار السلبية على فئة

عريضة من المجتمع المغربي، وهي فئة الفلاحين بشكل عام والفلاحين الصغار

بشكل خاص نتيجة تأخر تساقطات الأمطار في هذا الموسم.

وإذ نرفع أيدنا إلى الله عز وجل ليغيثنا بأمطار الرحمة، فإننا ندعو

الحكومة إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة والناجعة لدعم الفلاح ومساندته

في محنته، وذلك بتوفير المخزون الكافي من الأغذية والأعلاف الحيوانية،

والقيام بعملية استباقية للآثار السلبية على الصحة العامة وعلى الزراعة،

وخصوصاً وأن الفترة الأولى من الموسم الفلاحي التي تمتد من منتصف أكتوبر

إلى منتصف نونبر والتي يتم فيها حرث الأرض وإعدادها للزراعة، عرفت،

السيد الرئيس، شحاً كبيراً في التساقطات المطرية بمختلف جهات المملكة، مما

يتطلب تعبئة الجميع، من حكومة وبرلمان وجماعات ترابية ومجتمع مدني،

لمساندة الفلاح والتضامن معه في محنته.

ولنا اليقين أن هذه الإحاطة ستجد آذاناً صاغية لدى الحكومة، وستقوم

بالتفاته خاصة لهذه الشريحة العزيزة علينا جميعاً من المواطنين، خاصة، السيد

الرئيس، في هاذ الآونة بالذات، والكل يعلم أن لو أغاثنا الله بأمطار في الأيام

المقبلة فالغطاء النباتي في حاجة لأكثر من شهرين ليصبح صالحاً للماشية،

وخاصة في المناطق النائية والجلبية التي تحتاج أكثر للدعم سواء للمواطنين أو

الماشية نظراً لصعوبة التضاريس وقساوة الطبيعة.

وختاماً، نرجو أن تتجاوب الحكومة مع هذه الوضعية وتوفر مساعدات

للفلاحين المستضعفين الذين ينتظرون بفارغ الصبر التجاوب والالتفاتة لهم.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم.

في نفس الإطار أعطي الكلمة للفريق الدستوري، فليفضل السيد

رئيس الفريق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

قبل ما تبدأ، راه باقي ما نضتش وبدا راه...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شهد شاهد من أهلها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين والمستشارات،

"شهد شاهد من أهلها"، تأخر الأمطار ساهم في ارتفاع الأسعار، التبن اغلى، النخالة اغلات، الأعلاف المركبة لا يعرف لها حدا في الأثمنة، الفلاح الآن ما حيلتو للزريعة باش يزرع بلادو، ما حيلتو يوكل كسببتو، أما العناية باوليداتو فأصبحت في خبر كان يا زمن.

السيد الرئيس،

أين هي الحكومة للوقوف إلى جانب الفلاح ولو بالدعم النفسي؟

ثانيا، أين هي الإجراءات الاستثنائية لمساندته على إنقاذ الماشية، لأن راه الكسبية ديالو كلها تموت لو؟

كذلك، الشق الثاني، المقاول في خطر، سواء المتوسطة أو الصغيرة أو الكبيرة، الجميع معرض للإفلاس، العمال معرضون للتشريد، وبالتالي الأسر معرضة للتفقير. المقاول اليوم غير قادرة على تنفيذ التزاماتها المالية، المقاول اليوم عاجزة على تسديد أجور المستخدمين، كلها نتيجة طبيعة قرارات السيد رئيس الحكومة، القرارات الغير مدروسة، اللي ما تيدرسهاش رئيس الحكومة.

نعطيكم المثل الأول، قرار إيقاف النفقات الغير ملتزم بها من 1 أكتوبر، القرار القاضي بأمر العمال والولاية بعدم صرف مستحقات المقاولات التي أنجزت أشغال عمومية، وكذلك قرار الحجز على الحسابات البنكية، وقرار خطير الحجز على مبالغ الضمانات، وما عمرها كانت في المغرب، المودع لدى الأبنك، وستأني المناسبة وعاد غنشرح لكم هاذ الموضوع هذا.

الحكومة ما قصراتش في جمع الأموال، خدمة خصها غير امين تمص، وامتصاص السيولة على حساب المقاول والمستثمرين، هاذ الحكومة ما خللات حتى واحد في التيقار، لا فلاح ولا مقاولين، والريج، لا مستثمرين ولا عمال ولا عاطلين، لا أغنياء ولا فقراء.

إننا ندعو الجميع إلى تعبئة شاملة لمواجهة سياستها اللاشعبية، وحفظ الله سبحانه وتعالى الملك ديالنا والوطن ديالنا العزيز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للفريق الموالي في إطار المادة 128 وهو الفريق الفيدرالي، فليفضل مشكورا.

إذن، أعطي الكلمة للفريق الموالي، فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

يتعلق موضوع هذه الإحاطة بمواطنين مغاربة ساهموا بحسن نية في إنجاز مشروع القطار الفائق السرعة بين طنجة والقيطيرة، حيث أنهم لم يعترضوا على نزع ملكية أراضيهم الفلاحية لفائدة هذا المشروع، إيمانا منهم بأهميته ليس فقط على مناطق تواجدهم بل على المستوى الوطني ولصالح المغاربة جميعا، لكن عملية نزع الملكية جعلت السكان في وضع حرج، وفي مواجهة مشاكل لا حصر لها بسبب تأخر وتعطل الإدارة في صرف تعويضات أصحاب الحق.

وكما تعلمون، السادة المستشارين المحترمين، فإن آثار هذا التأخير ستكون لا محالة وخيمة على الوضع الاجتماعي والمالي لهؤلاء السكان، والذين يعدون بالآلاف، فمنهم من كان له نشاط فلاحي، ومنهم من كان قاطنا بالأراضي المزروعة، واضطر إلى تحمل أعباء تحويل السكن إلى منطقة أخرى، مما جعله يتحمل مصاريف استثنائية.

وباعتبار هذه الظروف الصعبة، سارع أصحاب الحق إلى مراسلة الجهة المسؤولة عن بناء الخط الحديدي للقطارات ذات السرعة العالية دون أن يتلقوا مستحقاتهم رغم الوعود والتطمينات الواهية، مما جعل السكان يعيشون وضعية قلق، قد تؤدي إلى توترات اجتماعية واحتجاجات يصعب التحكم في نتائجها.

لذلك، السيد الرئيس المحترم، نطالب الحكومة بالتدخل الفوري من أجل وضع حد لمعاناة مواطنين مغاربة ينتظرون تسوية وضعيتهم وصرف مستحقاتهم، ونطالب الحكومة أيضا أن تعالج المشاكل الناتجة عن نزع الملكية وخاصة المساحات التي لم تشملها عملية نزع الملكية والمتواجدة بين الطريق والسيار والسكة الحديدية في بعض المناطق وغير قابلة للاستغلال الفلاحي، الشيء الذي يضر بالفلاحين المزروعة أراضيهم، ناهيك عن اختلاف ثمن الهكتار بين فلاحين لهم نفس نوعية الأرض وفي منطقة متقاربة.

وأخيرا، السيد الرئيس، نتمنى أن تعطي الحكومة لهذا الموضوع ولموضوع التعويضات عن نزع الملكية من أجل بناء الطريق السيار في كل مناطق

على المحك، ونحذر الحكومة باسم الفريق الاشتراكي من التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يؤدي إليها إقصاء الأطر الشابة، وتهميشها وحرمانها من حقها في التباري والانخراط في الإنتاج، وما يؤدي إليه كل ذلك من إحباط وبأس في أوساط هذه النخبة الشابة.

وبأس في أوساط هذه النخبة الشابة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

يحضر معنا في هذه الجلسة تلاميذ وتلميذات مؤسسة أشبال الفتح الخصوصية بالرباط، باسمكم جميعا أرحب بهم وأتمنى لهم التوفيق في مسارهم التعليمي والتربوي.

وأعطي الكلمة للفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

إحاطتنا اليوم، أن يعلم الرأي العام الوطني مدى تعامل الحكومة الحالية مع التعديلات التي قدمتها فرق المعارضة بمجلس المستشارين، تعديلات كانت تنو إلى الرفع من مداخل الدولة، فكيف أن تستعمل الحكومة الفصل 77 في حق الضريبة على الثروة؟ كيف أن تستعمل الحكومة الفصل 77 في معاش الزمالة، وأن تفرق بين مواطنين كان مدينا أو عسكريا، لأن المعاشات العسكرية هي معفاة من الضرائب، وفي إطار المساواة والعدالة الجبائية كان على الحكومة أن تقبل التعديل الذي تقدمنا به من أجل إعفاء معاشات الزمالة الخاصة بالمدينين؟ كيف يمكن لهذه الحكومة التي استعملت الفصل 77 ثلاثا وثلاثين مرة؟ إنها حكومة الفصل 77.

للأسف اليوم تعلن الحكومة عن عجزها في تدبير الشأن العام واحترام المؤسسات وحق المعارضة التي أعطها الدستور مكانة متميزة، إنها معارضة مسؤولة وبناءة، والحكومة اليوم أبانت عن فشلها في تدبير الشأن العام مرة أخرى.

الحكومة أبانت عن الارتباك في تحضير مشروع قانون المالية بإقداها وإتيانها بتسع تعديلات على مشروع هي التي سبقت أن قدمته في الغرفة الأولى.

فهنيئا لحكومتنا على استعمال الفصل 77 ثلاث وثلاثون مرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المغرب، أن تعطي العناية الخاصة لأنها تمم مواطنين مغاربة، جلهم فقراء يرزقون من النشاط الفلاحي بهذه الأراضي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

في نفس الإطار، الكلمة الآن للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عمر مورو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيد وزيرين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بالإقصاء الذي تعرض له خريجو ماستر العقار والتنمية، وخريجو ماستر النظام الجمركي بطنجة من المباراة التي نظمتها وزارة المالية يوم 4 دجنبر الجاري من أجل توظيف 386 متصرفا من الدرجة الثانية.

وأحيط السيدات والسادة المستشارين علما، أن هؤلاء الخريجون مقصيون من حقهم الدستوري والطبيعي في اجتياز مباراة عمومية، أصيبوا بصدمة كبيرة وهم يتابعون اجتياز زملائهم من تخصصات أخرى لهذه المباراة، رغم أنهم ربما أقرب للموضوع من بعضها.

من هذا المنطلق، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نستغرب هذه المنهجية الإقصائية في التعامل مع الأطر العليا ومع التخصصات الجامعية، خاصة حينما يتعلق الأمر بالحق في التباري والحق في تكافؤ الفرص المكفولة دستوريا.

إننا لا نجد أي تبرير معقول لهذه التصرفات الإقصائية من طرف وزارة المالية، وهي نفس المنهجية الإقصائية التي تتهجها الحكومة بصفة عامة، حيث أن كل القطاعات الحكومية استبعدت هذين التخصصين المهنيين من كل المباريات التي نظمتها.

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعلن تضامننا مع الخريجين المقصين، وننبه الحكومة إلى مخاطر الإقصاء المجاني للأطر المغربية، لأسباب حزبية أو سياسية ضيقة، ونطالب الجهات المختصة بفتح تحقيق نزيه حول ظروف وخلفيات هذا الإقصاء المنهج لأطر العليا.

كما نتوجه لوزارة التعليم العالي بالتساؤل حول الجدوى من فتح تخصصات عليا للتكوين بجامعاتنا إذا كان خريجوها سيحرمون من حقهم الطبيعي في الولوج لسوق الشغل.

إن النغاضي عن مثل هذه التصرفات، يضع مصداقية الجامعة المغربية

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني،

نعرفون أن مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة لهيئة الأمم المتحدة تقوم منذ ثلاثة أيام بزيارة لبلادنا من أجل الإطلاع على الوضع الحقوقي وتقييم ما أنجزته البلد والمنظومة القانونية والممارسات العملية لمختلف المعنيين بإفناذ القانون فيما يخص أوضاع سلب الحرية.

وطبعا هذه الزيارة تتعلق بالوجه الحقوقي للبلد، وفي الوقت الذي يحق لنا فيه أن نفتخر وأن نعتر بالتفاعل وبانخراط بلدنا الذي لا رجعة فيه في منظومة حقوق الإنسان الأممية، فإن هذه الزيارة التي تقوم بها مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة لهيئة الأمم المتحدة، تكشف، ويا للأسف، عن أن هناك ركنا من الغباء ودرجة من التقاعس ومن التامل لدى الحكومة، وهذا التامل وهذا التقاعس يكلف بلدنا ويكلف الصورة الحقوقية لبلادنا غالبا على الصعيد الدولي.

وإذا كنا نبالغ فيما نقوله، فلتقدم الحكومة جوابا واضحا ومقنعا حول ثمانية أسئلة نوجهها على الهواء مباشرة للحكومة:

أولا، منذ سنة 2004 وجهت لجنة حقوق الإنسان إلى المغرب ملاحظات نهائية بشأن تعديل المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية، لتمكين المعتقلين الموضوعين رهن الحراسة النظرية من الاتصال فورا بمحامهم فور وضعهم تحت الحراسة النظرية، ما المانع من ملاءمة المادة 66 مع ملاحظات هذه الهيئة الدولية، علما أن دستورنا في الفصل 23 أصبح يسهل هذا التعديل؟

ثانيا، ما الذي يمنع الحكومة من استثمار توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي قدمتها مكتوبة إلى لجنة مناهضة التعذيب بشأن تعديل المادة 66 من المسطرة الجنائية؟

رابعا، وبشأن الاعتقال الاحتياطي، ما الذي يمنع من القيام بمجهود مكثف بمعية رجال ونساء القضاء من أجل ترشيد الاعتقال الاحتياطي، حيث أن 42% من السجناء تشكل من هذه الفئة؟

ما الذي يمنع حتى قبل انطلاق الحوار الوطني حول إصلاح العدالة من تنويع وتوسيع بدائل الاعتقال الاحتياطي ومن تنويع وتوسيع بدائل العقوبات السالبة للحرية؟

هل يكفي التنصيص في توصية عامة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة على ترشيد الاعتقال الاحتياطي دون تقديم خطة قانونية متكاملة في هذا المجال؟

ما الذي يمنع الحكومة من استثمار توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره الصادر 2012 المعنون "أزمة السجون مسؤولية الجميع"؟ إننا ننبه الحكومة إلى أنها بهذا التامل وبهذا التقاعس وبهذا الكسل تسيء إلى الوضعية الحقوقية للبلد وإلى الصورة الحقوقية للبلد على الصعيد

الدولي.

نتمنى صادقا أن تكف الحكومة عن التلاعب بالمصالح العليا للوطن، وأن تكف عن الإساءة للصورة الحقوقية للبلد، هذه أشياء يمكن أن تقوم بها الحكومة بشكل إرادي دون انتظار ملاحظات مثل هذه المنظمات الدولية.

وأخيرا، نقول للحكومة ارفعي يدك عن أنشطة منظمة (Transparency)، وكفى من التضييق عن أنشطة هذه المنظمة العريقة والمحترمة على الصعيد الدولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أصدق المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما وعبره كافة الشعب المغربي بقضية طارئة، تشكل لحظة سوداء بحجم الجبل في جبين المسؤولين المحليين والحكومة، تم الوضعية المزرية لساكنة الحي الصفيحي مرج أبي الطيب الأعلى لمدينة أصيلا، المدينة الضاربة في أعماق التاريخ بمآثرها الحية الشاهدة على حقب وحضارات عظمية.

والجدير بالذكر، السيد الرئيس، أن سكان هذا الحي الصفيحي يسكنونه منذ عام 1912، ولحد الآن لازالوا محرومين من أبسط شروط العيش الكريم التي ينص عليها الدستور، ويعانون من مشاكل متعددة بسبب غياب بل انعدام الخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية، فليس لهم لا ماء ولا كهرباء ولا واد حار، ناهيك عن النفايات وتأثيرها على صحة المواطنين، رغم أن الحي تقطنه أكثر من 1000 أسرة، وهو ما يكشف عنه وجود تناقض غريب وخطير في مدينة تاريخية هي قبلة للسياح من المقترض فيها أن تكون نموذجا تحدييهاكل من المدن المغربية التاريخية.

لكن الأسوأ من هذا كله وهو أن المجلس البلدي نكث وعوده وبالتزاماته المتكررة، خاصة من طرف رئيس المجلس لحل مشاكل الفقر والتمهيش الاجتماعي الذي تعيشه ساكنة الحي، وهو الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات عن أسباب تعثر المشاريع المرتبطة بإعادة إسكان قاطني هذا الحي، ومن يتحمل مسؤولية هذا التعثر.

إن الفريق الاستقلالي، وهو يطرح قضية ساكنة الحي الصفيحي مرج

هي فرصة، السيد الرئيس، باش بالفعل نعبرو على وجهة نظر الحكومة في هاذ الموضوع، هو في نفس السياق إجابة على السيد المستشار المحترم السي عمر من الفريق الاشتراكي، لأنه السيد عمر اهضر في الإحاطة على الإقصاء ديال الحكومة لبعض التوجهات ولبعض الماسترات ولبعض الدبلومات، وهاذ المسألة في السؤال ديالكم تيهضر على الإلغاء وهو ما كاينش إلغاء، المسألة الأولى هو تأجيل لمباراة كانت ديال 37 متصرف من الدارجة الثانية، كان عندهم غادي يدوزوا نهار 11/17 في إطار تخصصات معينة، واحد المجموعة ديال التخصصات مثلا قانون الأعمال والمقاولات، القانون الإداري والمنازعات، المهن القضائية والقانونية... إلخ.

جاتنا مراسلة من عميد كلية حقوق محترم على صعيد... وجاتنا عدة شكايات وتيقول لك آودي اتما آودي دايرين لنا مثلا القانون الإداري والمنازعات، احنا عندنا ماستر ديال القانون الإداري، دايرين لنا قانون الأعمال والمقاولات، احنا عندنا ماستر ديال قانون الأعمال فقط، إذن أشنو كان المعمول؟ يا إما ذاك الشي اللي تيتكلم عليه السيد المستشار المحترم هو أنه خصنا نعطيو الأكبر عدد ممكن، وفي هاذ الإطار تم الاتصال مباشرة بالوزارة ديال الوظيفة العمومية وبالأمانة العامة للحكومة، فشفنا في الملفات وانضح بالفعل أنه إلى تبدلت التسمية ديال واحد الماستر كان وتبدلت غير اسميتو، ماشي لأنه ما جاش الاسم ديالو في الإعلان نلغيوه، فتقرر، السيد المستشار المحترم، على أنه ندرسو الملفات اللي جاتنا كلها، وهذوك اللي اقرب من حيث التخصص ندخلوهم حتى هما، هذا هو اللي كان.

غير هو هاذ القرار اتخذ يوم 11/14، المباراة يوم 11/17، اتضح على أنه ذاك الناس اللي زدناهم والعدد ديالهم 285 ما استطعوش يطلعوا من خلال الأنترنت ووسائل الاتصال على أن الأسماء ديالهم جات باش يجيو يدوزوا المباراة، 285 اللي حضروا فقط 554، فبعد الاستشارة تم الاتفاق على تأجيل المباراة إلى 5 دجنبر 2013، كانوا فيها واحد العدد معين بتخصصات، احنا وسعنا للتخصصات المقاربة نظرا للشكايات، وهما مدعوون كلهم الآن عندنا 1086، وفيه توسعة على مزيد من الطلبة، ومن هنا تنحيو الطلبة ديال العقار في طنجة لأن تنعرفوهم وما فيها حتى شي إقصاء باش نوسعو لفئات آخرين وللشباب.

وبالتالي ما تم إقصاء، ما تم إلغاء، ما تم محسوبة، لأن المحسوبة ما تتجيش من خلال التوسعة.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن سليفوا:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

أي الطيب الأعلى، التي لها أمثلة في مختلف ربوع المملكة، فإنه يدعو الحكومة إلى الإسراع والتعجيل بتنفيذ المشاريع الكفيلة بالاستجابة لتطلعات ومطالب الساكنة، تحقيقا لمطلبهم المشروع في العيش الكريم ودعم مسار ترسيخ دولة الحق والقانون.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 8 أسئلة، 4 منها آنية موجهة لقطاعات التجهيز، الصحة، الاتصال، التشغيل، و4 منها عادية موزعة على قطاعات التجهيز والصحة، والوظيفة العمومية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، والسؤال الآني الأول حول إلغاء مباراة التوظيف. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار من أجل شرح هذا السؤال.

المستشار السيد حسن سليفوا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

لقد أعلنت وزارة التجهيز والنقل عن تنظيم مباراة لتوظيف 37 متصرف من الدرجة الثالثة في تخصصات مختلفة يوم 2013/11/17، بعد ذلك قررت الوزارة إلغاء هذه المباراة والتراجع عنها يوم 2013/12/4 يعني من بعد 17 يوم عن نتائجها.

وقد تداولت وسائل الإعلام الوطنية هذا الموضوع بإسهاب كبير ومخلفيات مختلفة عن أسباب هذا التراجع.

لذلك، نسئلكم، السيد الوزير، عن أسباب هذا الإلغاء والتراجع عن النتائج المعلنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق المحترم،

الحكومة، ولكنها استجابة الحكومة للمطالب ديال هاذ الشباب. كان ممكن أننا ندوزو بلا ما نأجلوها، ماذا كان سيحصل؟ غادي نسمعو جزء من الكلام اللي تفضل به السيد المستشار المحترم مشكوراً ديال الإقضاء، وكيفاش واحد عندو غير السمية وهو عندو نفس المحتوى، إلى آخره.

فاحنا إذن من باب التوسعة، أكيد أنه ذاك الإخوان جاو، هاذوك راه الحقوق ديالهم كاملة محفوظة، قلنا لهم ما تعاودوش الملفات، اللي دفع الملف المرة الأولى ملي تأجل ذاك الملف ديالو غادي يبقى مقبول، ما يعاودو ما والو، جاو وللأسف غيرجعوا مرة أخرى باش... لكن احنا وسعنا حاجة اللي كانت مضيق، وأظن لا أحد يمكن أن يكون ضد التوسعة ديال شي حاجة اللي هي ضيقة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.
السؤال الموالي موضعه الورقة الرمادية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، فليفضل...

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي، تحرير قطاع نقل الأشخاص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، السيد الوزير المحترم،

يتقدم أعضاء مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بطرح سؤال من الأهمية بمكان، يرتبط بتحرير النقل الطرقي وما يرتبط به من قضايا، إن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

لا ننسى، السيد الوزير المحترم، أن هذا القطاع عرف اختلالات بنيوية منذ فترة طويلة، منذ 1963 على الأقل، وبفعل مجموعة من الإصلاحات وجبل من الإصلاحات بدأ تحرير هذا القطاع إيماناً بدوره على المستويات التي ذكرتها سلفاً، ولذلك بدأ التحرير منذ 2003 على مستوى نقل البضائع، إلى 2007 على مستوى النقل البحري، إلى غيره من الإصلاحات الأساسية في هذا القطاع.

بالطبع الهدف الكبير الذي نسعى إليه من خلال هذا البعد وهو العنوان الكبير "محرارة الربيع الاقتصادي"، وذلك لكي نعشق حرية المنافسة الشريفة من خلال مواجئة بالطبع إشكالية المأذونيات، كذلك على مستوى

نحن لا نشكك في نوايا الحكومة، ونحن مع توسيع جميع أبناء هذا الوطن لولوج المباريات، ولكن، السيد الوزير، ماذا كان يمنع الحكومة من تأجيل هاذ المباراة قبل الإعلان عليها؟

إذن، كان هناك خلل في الإعلان المسبق على هاذ المباراة قبل الاستشارة، فإذا ما ذنب هذيك المجموعة اللي تلقات والي حضرت. إذن، كين هناك خلل في إطار إعلان على مباراة قبل...

أما فيما يخص يكون تمثيل جميع الفئات المغربية في الولوج للمباريات، فهذا ما ننادي التجمع الوطني للأحرار دائماً في إطار هاذ المسألة. السيد الوزير،

آخر ما ابغيت نقول لك، اعطيناكم فرصة باش توضحو للرأي العام، لأن هناك من يقول بأنه هاذ الناس دوزوا وخرجوا النتائج واقصيتو، إذن بكل صراحة، وهاذ الشي الجرائد اللي قالتها، إذن عندما كنسمع أي واحد تيقول لك ما ذنب هاذ المجموعة اللي دوزت، والي خرجوا النتائج ديالها وتلغاو، ولكن الحقيقة بأن هاذ المباراة ما تئاتش، وقع التأجيل ديالها، ولكن كيفما كان الحال الإدارة كتحمل المسؤولية ديال الإعلان على هاذ المباراة قبل ما تشاور وتكون مشاركة الجميع. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف

بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

وأنا تشكر الفريق ديال التجمع اللي بالفعل طرحها باش نوضحو للرأي العام، هو أكثر من بعض الجرائد، السيد المستشار المحترم، يمكن نقول لك أن النواب ديال الأمة وللأسف قليلون جدا ولكن بعض النواب دخلوا في هاذ... وقالوا أن حزب الوزير أجل المباراة لأن الناس ديالو ما تسجلوش ولا ما جاوش، وكان الوزير زعما حتى للأخير، زعما امبوهل حتى لهاذ الدرجة إلى كان باغي يدوز الناس ديالو ما غاديش يجبرهم قبل... من بعد الأمور اللي خصنا نترفعو عليها حقيقة، وهي فرصة باش نقولو أن الأمر هو في غاية البساطة، أنا أستاذ جامعي وتتعامل مع هاذ الملفات، نقدر نقول لك، السيد المستشار المحترم، أنه أنت ملي تتطلب واحد الدبلوم، في كثير من الأحيان ذاك الدبلوم راه زايد عليه غير في الاسم دبلوم آخر وعندو نفس التخصص، ملي تتقولو خصنا نجيبو واحد ديال الاقتصاد التطبيقي، أشنو تعني الاقتصاد التطبيقي؟ تيجيك واحد تيقول لك أنا عندي الاقتصاد الإحصائي، بمعنى هذا ماشي المشكل ديال الحكومة، المشكل هو ملي تيجيك واحد ما كانش الدبلوم ديالو معني ولكنه أقرب ما يكون إلى هذا، انت ذيك الساعة تتأخذ القرار، واحنا نتعتبروه ماشي تراجع ديال

أولا، بالإصلاح ديال المنظومة القانونية اللي من خلالها يمكن نعطيو نفس جديد لهاذ القطاع ضد الربيع وضد الاحتكار، مع الشفافية، مع دفاتر التحملات، مع التنافسية الحقيقية في هاذ القطاع، كايين إذن المدونة اللي غادي يدخلوا عليها مجموعة من التعديلات اللي هي تكاد تكون جاهزة، ولكن خصها واحد المجموعة ديال الإضافات في هاذ المرحلة، وكايين القانون ديال 63 اللي فيه مجموعة من الإشكالات، وكايين نقل المسافرين عموما، لكن في مجموعة من القطاعات اللي هي مختلفة واللي قريبة سواء كانت ديال المستخدمين ولا النقل المزروح ولا النقل ديال أطفال المدارس، إلى آخره، ولا حتى النقل السياحي.

وكايين الإشكال الثاني المتعلق بالجانب الاجتماعي في الإصلاح ديال النظام الطريقي، اللي عندو أساسا مرتبط بـ (CNSS¹).

إذن، المنظومة الاجتماعية في عموها، مرتبط أيضا بالتكوين، إذن بالعنصر البشري. المهنية اللي خصنا بالفعل حتى هي نطلق فيها، ومرتبط أيضا بإعادة النظر في واحد المجموعة ديال المزايا اللي يمكن تكون عند المهنيين وأساسا السائق اللي هي من باب السكن وغيره اللي عندنا فيها مقترحات واللي غنجي بها في هاذ المنظومة ديال الإصلاح الاجتماعي.

والإشكال الثالث اللي غتجيبو هاذ الإصلاح هو المتعلق بالمنظومة المؤسساتية والحكومية ديال النظام في حد ذاته، اللي هو مرتبط بعادة قطاعات، السياحة مثلا النقل السياحي مرتبط بالوزارة ديالنا، لكن فيه أيضا وزارة السياحة اللي عندها، ملي تهضرو على الخطوط حتى هي، بمعنى أنه هاذ النظام الحكائي ديال القطاع حتى هو أيضا مطروح.

فإذن هاذو 3 ديال العناصر رئيسية اللي الآن نحن مقبلين في فتح حوار مجددا مع المهنيين ديال القطاع برمته، على أساس أننا نخلصو فيه لمجموعة من الإجراءات، لعل جزء من هذه الإجراءات اللي داخلة في إطار هاذ المنظومة الإصلاحية اللي نتكلم عليها ربما من بعد جوج دقائق اللي بقت لي، هو بعض الإجراءات اللي جات في القانون المالي ولا في المشروع اللي هي مطروحة الآن كدعم إجرائي للإصلاح المرتقب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب إن كان هناك تعقيب لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات المستشارين المحترمين،

الاستثمار، وخلق كذلك تنافسية من خلال دفاتر تستجيب للتطلعات في إطار الشفافية المطلوبة، ثم كذلك على مستوى التشغيل المنتج مع مراعاة بالطبع البعد الاجتماعي.

ولقد بدأ التحرير -كما أشرت- في خلال هذه الفترة والآن، وخاصة على مستوى اللجنة ديال المالية اللي ناقشنا الميزانية ديال التجهيز والنقل، واللي فعلا فيها مؤشرات قوية وقوية جدا، لابد أن نسطر عليها بخطوط عريضة، في إنجازات كبيرة لا على مستوى ديال السكك الحديدية لا على مستوى النقل الجوي لا على مستوى... ويمكن مراجعة هذا.

ولذلك، السيد الوزير، في هذا الإطار سألنا على مستوى التدبير ديال الموارد البشرية، إشكالات كبيرة جدا، لابد من مراعاة هذا البعد الاجتماعي من قبيل تعميم البطاقة المهنية، لأن كايين واحد المجموعة ديال القطاعات لا تستفيد، إضافة إلى قطاعات أخرى تدخل في إطار الحماية الاجتماعية، على مستوى الصحة، على مستوى السكن الاجتماعي.

ولذلك، في الختام، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تريدون المزيد من خلال دعم هذا القطاع، وخاصة الموارد البشرية وخاصة بالنسبة للسائقين في كل...

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا... لكم الكلمة السيد الوزير، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف

بالنقل:

السيد الوزير،

شكرا السيد المستشار المحترم من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. بالفعل وضعتم أصبعكم على الإشكالية ديال قطاع النقل العمومي في مجمله، وأساسا النقل ديال المسافرين، تفضلتو وقتلو على أنه النقل ديال البضائع هو محرر منذ 2003، وهي فرصة اللي غتكون عندنا خلال شهر فبراير من السنة المقبلة أننا نقيموا العشرية ديال الإصلاح.

هناك إشكالات تهم قطاع النقل ديال المسافرين، اللي هي إشكالات تتعلق أساسا بكون القطاع غير مهيكل 100%، وفيه إشكالات تتعلق بالتشتت الكبير جدا من خلال المستعملين، بالإضافة أيضا إلى عدم وضوح الرؤية عند المهنيين باعتبار أن المأذونيات هي قطاع كما تقولو قطاع ريعي، اللي فيه صاحب المأذونية والمهني الذي يشتغل، وفيه أيضا اللي عندو العربة ولا اللي تيسغلها، وبالتالي في إطار المنظومة ديال الإصلاح اللي تعترم الحكومة أنها تبدأها في المستقبل القريب، وانطلاقا من المناظرة الوطنية اللي كانت في 31 يناير من 2013 خرجنا برنامج عمل وبخريطة الطريق، هاذ خريطة الطريق تهدف أساسا إلى مجموعة من الإجراءات، إجراءات تتعلق:

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف

بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، أنا متفق كامل الاتفاق مع ما تفضل به السيد المستشار المحترم، هو الإصلاح ديال المنظومة سيتم على مراحل، هو باش يطالبونا الإخوان المهنيين أننا نجيبو بعدا التحرير ديال القطاعات، نجيبو الإجراءات، هو ما كاينش تعارض، لأنه القانون المالي ديال 2014 إلى ما دوزيتش فيها هاذ الإجراءات ديال تجديد الحظيرة، وديال دعم التكسير ديال الحظيرة، والدعم ديال تأهيل المقاول، والدعم لاسترجاع المأذونيات، إلى ما دوناهمش في هاذ القانون راه غادي يمسيو حتى 2015، إلى جبرنا عاود اللي يصوت عليهم، وبالتالي خصنا نكونو واعيين أنه الإصلاح ديال المنظومة اللي احنا بصدها، درنا فيها إجراءات استباقية باش ملي ندوزو الإصلاح من هنا 3 اشهر، 4 اشهر، 5 اشهر، الإجراءات اللي هي مالية وما يمكن تدوز إلا في القانون المالي خصها تكون مصوت عليها.

فإذن هي إجراءات اللي جيناها استباقية، على أساس أننا ندخلو في المنظومة ديال الإصلاح، ها هو معي السيد وزير التشغيل، عندو دراسة الآن اللي من خلالها غادي نخدمو على الملف ديال (CNSS)، ديال الضمان الاجتماعي، وكلشي ديال السائقين وديال المهنيين، دراسة راه اطلقها، عندو واحد 6 اشهر، قال لي 6 اشهر في التقرير أنها تكون واجدة، إذن الشق اللي مرتبط بهاذ الملف الاجتماعي في هاذ الشق هذا، غادي يكون واجد.

احنا عندنا المنظومة، السيد المستشار المحترم، اللي هي متكاملة، واللي ابغينا من خلالها نكونو واضحين أنه هاذ الشق ديال المأذونيات، فيه 34 غير مستعملة لحد الآن، ابقات 66%، 70% منها مكتراة.

إذن، الدولة باش تدير الإصلاح خصها تفكك العناصر ديال المهنيين وديال اللي عندهم الكريما والمستهقلين، انعرفو اشكون اللي عندنا في الساحة، ملي نسترجعو واحد ما قادرش يمسي في هاذ القطاع، غادي نسترجعو منو ونحوه مباشرة باش يكون المهني على المقاول باش الدولة ما تبقاش تتعامل مع شي واحد ما نعرف راه وارث على جد ما نعرف جد ابن... إلخ، غتولي عندنا مقولة اللي هي محددة، وغتعي ذلك الشق اللي خصها تعطي للدولة، بينا اليوم ما تيعطيوش، وهذا هو الخط اللي ابغينا نمشيو فيه، ونتمنى على أنه السادة المستشارين المحترمين يتفهموا هاذ الخط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

يحضر معنا أيضا في هذه الجلسة المباركة مجموعة من تلاميذ وتلميذات

بداية نتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على هاذ الإجابات الواضحة، واللي ربما تطمئن المهنيين، واللي تقدرو تقول لكم، السيد الوزير، بأن المهنيين يراهنون عليكم بشكل كبير في حل المشاكل والمعضلات ديال القطاع ديال النقل، وخصوصا لما تحملتو هاذ المسؤولية، لأن المسؤولية بالطبع ديال قطاع النقل كانت ممكن في إطار الوزارة ديال التجهيز والنقل ككل كيمكن يتعطي واحد الحيز محدود، الآن المهنيين يراهنون عليكم، السيد الوزير، في إطار تخصصكم في هاذ المجال، ويحتاج إلى الشيء الكثير.

كذلك، السيد الوزير، تقولو بأن هاذ القضية ديال التحرير مازال خصنا نمشيو فيها بعيد، ما نقاوش حاسين الآن فقط في هاذ المجال اللي كاين الآن، مازال الناس ديال قطاع السيارات ديال الأجرة يطالبون كذلك بهذا التحرير اللي تكلمت عليه الوزارة، ومازال خصنا نديرو فيه خطوات للأمام.

القضية الأخرى، السيد الوزير، فيما يتعلق بالمشروع اللي جبتوه الآن، واللي كتكلموا عليه ديال العملية ديال الاستخلاص أو استرجاع المأذونيات، المهنيين اليوم، السيد الوزير، كيقول لكم ابداءو بالتحرير أولا، لأن التحرير هو غادي يعطي واحد القوة للخطوط وغادي يعطي واحد المجال ديال المنافسة داخل هاذ الخطوط وكتقولو بأنه كذلك هاذ التحرير خص ناخذو فيه بعين الاعتبار المهنيين، يعني ما فتنحوش هاذ التحرير فقط غير للشركات، هاذو مهنيين اللي اشتغلوا في القطاع، كاين اللي اشتغل لسنوات طويلة، وإلى كان ممكن، السيد الوزير، أنه تتاح لهم الإمكانيات ديال تعاونيات، ديال شركات ما بين المهنيين، الاستفادة من هاذ الإمكانيات ديال التحرير اللي كاينة الآن وفق الشروط اللي هي مذكورة في إطار الدفاتر ديال الشروط والتحملات.

كتبهوك، السيد الوزير، كذلك واحنا غادين للاتجاه ديال الدفاتر ديال الشروط والتحملات، بعض المرات ما كيمش الوفاء بالدفاتر ديال الشروط والتحملات، غنتكلمو هنا على النموذج اللي عندنا ديال الطرق السيارة والمشاكل اللي عندها مع الناس ديال (le dépannage)، عندكم دفتر ديال الشروط والتحملات، كيجيو عندنا كيشتكبو الناس ديال (le dépannage)، الآن الناس امشات واستمرت بأموال طائفة في الآليات ديال (le dépannage) في الوقت اللي كاين بعض اللوبيات الآن اللي باغيين يحافظوا على الوضع دياهم الآن كيف كيستفدوا منو الآن، في الوقت اللي القانون كيطلب على أنه تفتح كذلك الصفقات من جديد. كنبطبو منكم كذلك، السيد الوزير، أنكم تنهوا لهذا الأمر هذا من أجل إنصاف هؤلاء الناس الذين يطالبون اليوم بتطبيق القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

أولا الشكر الجزيل لفريقكم على طرحه هذا السؤال المهم جدا الذي تيهن
ثمن الأدوية وتخفيضها.

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، ثمن الأدوية في المغرب غالية:

- أولا، لأن المقرر (l'arrêté) الذي يحدد ثمن الأدوية في المغرب قديم
وقديم جدا منذ 1969، الذي كان خرج في ذلك الوقت الذي كان باقي
الأدوية الجنيصة غير مسوقة في المغرب؛

- النقطة الثانية هي جميع التقارير التي توصل بها المغرب تتقول بأن
الدواء غالي جدا في المغرب، فبما يخص التقرير الذي قامت به وزارة الصحة
في 2004، تقرير المنظمة العالمية للصحة في 2005، مجلس المنافسة،
واللجنة البرلمانية كذلك التي قررت باللي أن الثمن غالي.

فقررنا بطريقة تشاركية مع جميع المهنيين أنه نمشيو في إطار سياسة
دوائية وطنية، من بينها هاذ تخفيض ثمن الأدوية، وكان اتفقنا خفضنا في
2012 من 320 دواء أشرت لهم، زائد 800 غادي نكونو خفضنا حوالي
1120 دواء، واتفقنا على المبادئ والأهداف الكبيرة التي خص يضمها هذا
المشروع الذي وافقت عليه الحكومة:

- فأولا، اتفقنا أنه غادي نمشيو في إطار الشفافية في تحديد الأثمنة؛

- ثانيا، اتفقنا أنه غادي نعطيو واحد الرؤية واضحة للمستثمرين، التي
ابغى يستثمر في البلاد في الميدان الصيدلاني خصوص يكون عارف آش تدير
وفين غميشي، ما له وما عليه.

امشينا في إطار أنه خصنا الحفاظ على ديمومة التغطية الصحية
الإجبارية، كيف تتعرف الفلوس التي تترجع (CNOPS²) ولا الضمان
الاجتماعي الناس التي عندهم التغطية الإجبارية، هي تتمثل أكثر من 46%
هي ثمن الأدوية، فوقاش ما كان الدوا غالي فوقاش ما الفلوس التي غادي
يرجعوا أكثر، فوقاش ما أنه ربما نمشيو للإفلاس، وهذي هي المبادئ.

ثم اتفقنا آش غادي يكون فيما يخص التخفيض، قلنا:

- أولا، تخفيض الثمن بالنسبة للأدوية التي الآن مسوقة في المغرب
غادي ناخذو معدل دول المقارنة، هما 8، وغادي ناخذو المعدل دياهم هما
اللي خص ينطبق في المغرب في الأدوية الآن الموجودة المسوقة، وهي 800
دواء التي كايته أكثر من هاذ المعدل، خصها تنزل فورا.

- النقطة الثانية، أهم من هذا وأحسن من هذا بالنسبة للمواطن ما
شي هاذ المرسوم، ما شي دابا، المرسوم تيقول أن جميع الأدوية التي غادي
تدخل إلى المغرب جديدة، وهذي كل شهر تتدخل، كل شهرين، كل
عام... إلخ، أنه الأدوية الجديدة خصها تباع في المغرب ماشي بثن المعدل في
دول المقارنة وإنما بثن أكثر انخفاض في دول المقارنة، ولهذا المواطن غادي
يخص أكثر أنه الدواء ارخص أكثر، وغيرج أكثر والتغطية الصحية غادي

الثانوية العلمية الخصوصية بنعبود الرباط، نرحب باسمكم جميعا بهذه
المجموعة، مع متمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح إن شاء الله.
ونمر إلى السؤال الأخير المتعلق بوزارة النقل، موضوعه الورقة الرمادية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، فليفضل.

المستشار السيد محمد علي:

الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين يلتمس تأجيل هاذ السؤال إلى
الأسبوع المقبل لعائق حال دون حضور السيد المستشار المحترم لكونه هو
من يتوفر على المعطيات في الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، سيؤجل الموضوع طبقا للقانون الداخلي للمجلس. وباسمكم أشكر
السيد وزير النقل واللوجستيك على مساهمته في هذه الجلسة.
وننتقل إلى الأسئلة الموالية، السؤال الآتي الموالي موجه إلى السيد
وزير الصحة العمومية حول تخفيض أثمنة 1000 دواء. الكلمة لأحد
المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل
مشكورا.

المستشار السيد محمد عدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

نعود مرة أخرى إلى طرح موضوع التخفيض من أثمنة الدواء بعد أن
عرف تحولاً نوعياً مهماً، يتجلى في قرار مجلس الحكومة يوم الجمعة الماضي
بإصدار مرسوم يه تخفيض أثمنة ما يزيد عن 800 دواء، زيادة على 380
القديمة، وانتقل إلى تخفيض أثمنة الدواء من طموح إلى حقيقة سيلمسها
المواطن بعد بضعة أسابيع، إنه إنجاز كبير للحكومة ولكم شخصياً، السيد
الوزير، ونحن نهنتكم على هذا الإنجاز، ونطلب منكم تقديم توضيحات بشأنه
للرأي العام.

ونحتفظ ببعض الدقائق للتعقيب، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

² Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

ترجى أكثر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم رغم أنه القاعة كان بعض التشويش، ولكن، السيد الوزير، احنا نتعرفو أنه جميع المستشارين تيحترموا لأنه على الصراحة ديالك، وهاد التشويش هذا ما تعتبروش شي مسألة أخرى، اعتبرو ضبابة فاتت، لأنه الاحترام اللي كيكونو لك المستشارين واللي يكونو لك الشعب هو ناتج عن الصراحة ديالك وعن الوضوح ديالك، وهذا دليل على أنه في الميزانية ديالك ما تيكونوش المشاكل كاع في التصويت، وهذا تشكرو جميع المستشارين اللي كيقدروا هاذ الاعترافات هذي.

احنا، السيد الوزير، تعمدنا نطرحو هاذ السؤال باش توضح أكثر للمواطنين، المواطنين الحمد لله فهموا بأنه القرارات الجريئة والقرارات اللي فيها توجه ديال الإصلاح وديال مصلحة المواطن كلها فيها صعوبات، فيها لوبيات، وفيها ناس اللي ما تيرضواوش على بعض الإصلاحات اللي كتمس مثال المدخول اللي في الحقيقة الكل كيعرف بأنه هذا القطاع هذا كان تيحظى بواحد سياسة الربيع في الربيع، وهاد الشي كلشي نتعرفوه.

احنا كتمنا من السيد الوزير أنه إن شاء الله مستقبلا تكون سياسة قوية لدراسة يعني الأمانة ديال المصحات، والسياسة ديالك اللي غادي فيها ديال الإصلاح ديال هاذ القطاع هو ماشي سهل، الكل كيعرف، وما كاينش شي واحد منا اللي ما تيقفوش عند صيدلي وكيشوف مواطن بسيط كيجي لما كيسمع الثمن كيجبد 25% أو 20% من ثمن هاذك الدواء وتيقول للصيدلي الله يخليك واش يمكن لي ندفع هاذ الشوية اعطيني شي دوا اللي يمكن اللي نتعالج به بسرعة، هاذ الشي كلنا نتعرفوه، الدواء كان غالي في المغرب.

احنا تنوهو بالقرارات ديال الحكومة، وتنوهو بالخبرة ديالكم، السيد الوزير، وبالصبر ديالكم لأنه هاذ الشي ماشي سهل، راه احنا عرفنا المواجهات واللوبيات، وهاد الشي كان السياسة ديال الوزراء اللي قبل منك، ولكن ما استطعوش... شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير إذا كان لديه رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا بدوري أبادلكم نفس الاحترام والتقدير للسيدة المستشارة والسادة المستشارين أجمعين، لأن تتواصل معكم بنفس الطريقة، وحتى اتما تتواكبوا القطاع، النقاش تيكون لصالح أولا وأخيرا لصالح المواطن المغربي. اللي غادي نأكد عليه قلتيه، السيد المستشار، غير تذكر، أنه المواطن المغربي تيحسر على راسو في العام، كل مواطن مغربي في العام تيحسر على راسو في الدوا، باش يشرى غير الدوا 376 درهم في العام، آش ابغيتي يشرى هاذ المواطن بهاذ 376، آش غيشري بها؟

ولهذا، القرارات اللي ادويتي عليها هي ما غاديشاي تعجب بعض الناس، وليني خصنا نمشيو فيها، راه ما يمكنش نبقاو نتفرجو، وناخذو قرارات ديال زيد اشوية هنا الممرضات والممرضين، هنا نصبغو هذا، اشوية الدوا هنا، راه ماشي هذا، وليني هاد القرارات ما تيبانش الوقع ديالها دابا، وما غاديش بيان، خصنا على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد، اللي شرت لها مثلا فيما يخص المصحات، وغمشيو فيها، لأن ماشي ضد ناس يقال ويشاع أنه ابغينا نبيعو الصحة، أسيدي ما نبيعوش الصحة، بالعكس احنا مع المرفق العام، احنا مع الصحة العمومية، ولكن كذلك مع هيكلية وتنظيم القطاع الخاص، هاذ الشي باش غمشيو، ما يمكنش احنا غادي نبيعو واحد القطاع، خصوصية واحد القطاع هو اللي خاص أصلا، هو راه مخصوص أصلا، يعني ابغينا غير نظموه، ما نبقاوش نقلبو... يعني نشرحو للمواطن، هذي غادي نجيو ليه إن شاء الله، ونتمناو أنه... نمشيو في هاذ القرارات اللي غتعتني الثار ديالها لصالح المواطن المغربي.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على حرفي الصناعة التقليدية. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

موضوع السؤال ديالنا يتعلق بتعميم التغطية الصحية والاجتماعية على العاملين في قطاع الصناعة التقليدية، وإن كان هاذ السؤال هو كان خص يتوجه من طبيعة الحال إلى السيد وزير التشغيل ولكن الحكومة متضامنة، بطبيعة الحال كيعنيكم السيد وزير الصحة، كيعني السيد وزير التشغيل،

تعميم التصريح للضمان الاجتماعي من طبيعة الحال لكي يستفيدوا؟ من الناحية القانونية، واضحة، من الناحية العملية واضحة، وهكذا نخرجو من التسويف والمماطلة، وغادي نجيبو حلول عملية، إجرائية، قابلة للتطبيق على أرض الواقع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين المحترمين،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للفريق الفيدرالي اللي تاح لي هاذ الفرصة باش ندوي على هاذ التغطية الصحية.

صحيح أن هاذ الفئة من المواطنين والمواطنات، كجميع الأجراء المستقلين وجميع المغاربة، تيسهلوا كل خير وتيسهلوا كلهم التغطية الصحية.

باش غنركز على واحد النقطة، قبالة كنا كندويو على ترخيص ثمن الأدوية، راه واخا نديرو اللي نديرو في ميدان الصحة، إلى ما كانش تغطية صحية شاملة، (couverture sanitaire universelle)، يعني شاملة للجميع، ما غاديشاي نوصلو، لأن الدوا غيبقي، تاخذ الدوا ديال مليون درهم، ديال مليون سنتيم فيما يخص (le cancer)، تنقص له بـ 50%، هي 5000 درهم، غيبقي دائما غالي، ولهذا خص إجراءات وحدة احدى الأخرى.

فالمشروع اللي شرت له، نظام عناية فشل، اعلاش فشل؟ نظام عناية اللي شرت له فشل لأن أولا جا على هامش القانون، القانون هو 65.00، إلى ابقينا كل فرقة نديرو لها يعني التغطية الصحية ما غاديشاي نخرجو من هاذ... لأن التغطية الصحية أشنو هي؟ اللي كبير خص اخلص عليه اللي باقي صغير، اللي لابس عليه خص يخلص على اللي ما عندوش، اللي ماشي مريض خصو يخلص على اللي مريض، هذي هي التغطية الصحية، إلى ابقينا ناخذو كل فئة فئة وناخذو فيها غير الشباب ولا غير اللي امراض ولا غير اللي كبار، راه ما غادي انديرو والو، الناس راه كلشي فهموا هاذ الشيء، وغادين في هاذ الاتجاه.

النقطة الثانية اعلاش فشلت العناية، هي المنتج اللي كانت كتقترحو من بعد الإضاء بين مستشفيات وزارة الصحة ويعني شركة التأمين الوفا في 2006، لأن الاقتراحات أولا اشتراكات اللي كانت كتطلب من الناس أكثر من الناس اللي تيسهلوا من التغطية الصحية الإجبارية، وما

وكيعني أيضا السيدة وزيرة الصناعة التقليدية.

طبا القطاع ديال الصناعة التقليدية كيلعب دور كبير في الحفاظ على موروثنا الثقافي والحضاري، هنا كنجي أهمية القطاع ديال الصناعة التقليدية، كما أنه يساهم في تحريك الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وخاصة وأنه يوفر حوالي مليونين ونصف منصب شغل، موزعين على جميع الجهات والأقاليم، وخاصة بالمدن العتيقة.

السيد الوزير،

من طبيعة الحال باش تعمم التغطية الصحية والاجتماعية تعم هاذ القطاع، الطريقة المثلى، الطريقة اللي هي عملية، هاذ الشيء اللي كنتكموا عليه ديال (RAME3) أو كذا كيبقي محدود الفعالية، في حين المأجورين هم اللي عندنا كيفاش نديرو باش تعمم التغطية الصحية والاجتماعية بشكل عملي، كيف؟

هاذ قطاع الصناعة التقليدية يتصنف إلى ثلاثة أصناف، صنف ديال العاملين بالمؤسسات اللي كستعمل وسائل الإنتاج العصرية، هاذ الصنف بحكم القانون أنهم خصهم يتصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هكذا غيستافدوا، لأن القانون واضح، من هنا كنت اقترحت على السيد وزير التشغيل يتابع معنا.

الصنف الثاني يتعلق بالقطاع الخدماتي، ولكن القطاع الخدماتي تابع من طبيعة الحال للصناعة التقليدية، (les plombiers) والترسيانية، وغير وغير... إلخ.

هاذ الصنف، كذلك من الناحية القانونية، هو تابع أيضا، واضح من الناحية القانونية، هو خصو يطبق عليه النظام ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الصنف الثالث، وهو القطاع ديال الناس اللي كيعملوا حرفيين، الذين يشتغلون بوسائل الإنتاج التقليدية الصرفة، واللي هم كيشغلوا... المؤسسات جلهما، كيشغلوا أقل من 5 مساعدين وفق ما تنص على ذلك المادة 4 من مدونة الشغل، هاذ الصنف تجربت واحد العدد ديال البرامج، بما فيها برنامج عناية، خلال مراحل ومراحل، السي جطو، جات واحد العدد ديال البرامج، كلها لم تنجح، ما عندناش بديل إلا الضمان الاجتماعي، في هاذ الحالة يجب تخصيص واحد الدعم من طرف الدولة باش يساهم، لأن هذوك البسطاء الحرفيين خص واحد الصيغة ديال الحل، فالحل اللي يمكن لو يكون، وفي هاذ الحالة، السيد وزير الصحة، ها هو معنا السيد وزير التشغيل، المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لحد الآن يالته واصلين حوالي مليونين ونصف كذا، هاذو 2 المليون ونصف.

لذلك، يجب اتخاذ برنامج عملي، وهنا كنساءلوكم لتعميم التصريح. السؤال ديانا هي: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل

³ Régime d'Assistance Médicale

هناك تغطية صحية وتغطية اجتماعية في المستوى، ونحن دائما نطالب بتوسيع التغطية الاجتماعية حتى تشمل العديد من الفئات المحرومة من هاته التغطية الاجتماعية، خاصة على مستوى القطاع الخاص.

لدينا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يجب أن تكون هناك مقارنة جديدة، مصحوبة بمراقبة صارمة، لأنه هناك حتى على مستوى هذا القطاع هناك من يتحايل على القانون.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان هناك رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

لا، تتفق تماما على هاذ الشي اللي قال السيد المستشار المحترم، غير ابغيت واحد النقطة نشير لها، لأن قبل 2013 كانت المقارنة اللي كانت تتمشي في الاتجاه ديال التغطية الصحية الشاملة ولا التغطية الصحية عموما، كانت مقارنة اقتصادية، كان اللي تتدوي معه على التغطية تيقول لك ما كاينش الفلوس، دابا المنظمة العالمية للصحة منذ مارس 2013 كاين ثلاثة ديال الأبعاد، كاين بعد اقتصادي مالي محض، ولكن كاين جوج أبعاد أخرى اللي خصنا احنايا نستثمرهم، أولا بنفس الثمن كيفاش ترفع السلة العلاجية، ولا البعد الثالث هو كيفاش تخفض النفقات ديال الصحة، ومن بينها اخذنا هاذ القرار مثلا أنه الأدوية راه هي اللي تتأخذ 46% ديال النفقات فيما يخص الصحة. هاذ المسائل كلها احنا غادين فيها في اتجاه إن شاء الله يكون خير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول دور المكاتب الدولية لوكالة المغرب العربي للأنباء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد وزير الاتصال المحترم،

لقد عهد لوكالة المغرب العربي للأنباء (La MAP⁵) منذ نشأتها بتنظيم واستغلال خدمة إعلامية تستجيب لحاجيات الصحافة المغاربية، وتطوير

عندهم الاختيار، الاختيار هو خصك تخلص ذاك الشي وخصك تمشي غير للمستشفيات العمومية، ناض الصداق في ذاك الوقت، وخا ما كاينش باين، لأن تقيدوا بالله 2000 واحد، ما دايراش 2000 واحد وليني هذا فشل.

الآن غادين في واحد الاتجاه، كاين دراسة درناها مع الاتحاد الأوروبي اللي شاركوا فيه جميع الوزارات، كانت وزارة الصحة، اللي وصلنا لجوج الأمور:

أولا، الأمر الأول هو جميع هاذ الفئات مستقلة، كيف ما كان نوعها غتدخل تدريجيا في نظام (CNSS) اللي موجود يدخل، نمشيو غير تدريجيا، أشنو هي موجود؟ أولا خصنا نعرفهم، نحسبهم، نشوفو الإمكانيات وكيفاش يخلص، يعني هاذ المسائل كلها، وكاين هاذ الاقتراح الأول اللي جات به هاذ الدراسة.

الاقتراح الثاني، هو واحد الصندوق يعني (la caisse marocain de réassurance)، ولا صندوق إعادة التأمين، هاد الصندوق كيأمن غير على الأمراض المزمنة الكبيرة، وغنخلو (RAMED) وغنخلو (CMIM⁴) وغنخلو (CNSS)، وغنخلو... وليني تيجتاج قرار سياسي اللي ربما التفعيل ديالو خصو واحد 20 عام، احنا امشينا في الاتجاه الأول، والدراسة أنا شخصيا كان عندي لقاء الأسبوع الماضي مع السيد رئيس الحكومة، واحنا في نقاش باش نشوفو كيفاش نفذو الطريقة مع جميع الوزراء.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، الأستاذ أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أذكر في البداية أن التغطية الصحية هي حق من حقوق الإنسان، منصوص عليه في العديد من المواثيق الدولية، والحق في الصحة السليمة أيضا.

ولا يمكن أن نتحدث عن التغطية الصحية دون الحديث عن التغطية الاجتماعية، وتقدم الشعوب يقاس بمدى اهتمام حكومات هاته الشعوب بالتغطية الاجتماعية على اعتبار أنها حق من حقوق المواطنة، من المفروض أن تنخرط فيه الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين.

للأسف أن ضعف نسبة التغطية الاجتماعية ببلادنا لا تتجاوز 27% مقارنة مع حتى بعض دول المغرب العربي، فتونس تقريبا 44%، الجزائر 46%، مصر أعتقد 48%.

لذلك، فأعتقد بأنه لا بد من أن يبذل مجهود في هذا المجال حتى تكون

⁴ Caisse Mutualiste Interprofessionnelle Marocaine

⁵ Maghreb Arabe Presse

اللامركزي. تدار القطب ديال أمريكا اللاتينية، تدار القطب ديال بريتوريا في جنوب إفريقيا، إفريقيا الجنوبية كية، القطب ديال فارسوفيا، الآن مازال كندمو على مجموعة أخرى، واحد خاص بالدول الاسكندنافية وعاد الدول الآسيوية.

اعلاش هاذ السياسة ديال الأقطاب؟ باش كنجح لنا مجموعة مكاتب فرعية مع مجموعة مراسلين كيوليو يشتغلوا، الأهمية الآن دابا ديال الوكالة وهو أننا مع تنوع الخدمات يعني (MAP tv, audio tv)، زائد بالإضافة للخدمات الأخرى المرتبطة بالقصاصات أو الرسوم الميانية، هاذ تنوع الخدمات ولي كيجعل من الوكالة مخاطب، عند من؟ عند الوكالات وحتى القنوات التلفزيونية الأخرى، لأن إلى ابغينا تقدمو الصورة ديال المغرب وما يقع في المغرب، ماشي فقط بقصاصات، فالوكالة ولات تتلعب دور أساسي في ذلك، وفي أمور إستراتيجية بالنسبة لبلادنا.

ثانيا، ولات الوكالة كتنضلع بواحد الدور ديال إحداث الموازنة في بعض المواقف، نعطي مثال فاش وقعت القضية ديال البرلمان ديال السويد فاش اسحب الاعتراف، الوكالة امشيات باش كتنشوف التصريحات ديال الأنصار ديال المغرب، وامتلكنا ذيك الساعة صورة متوازنة عن ما يقع، الشيء اللي ما يمكنش لك تقوم بيه بآليات أخرى.

إذن الوكالة هنا ولات رافعة أساسية في جوج ديال القضايا، تسويق الصورة ديال المغرب والحضور في المواقع اللي القضية الوطنية ديال البلاد كتكون على المحك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب، أحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات. بالنسبة لهاذ الموضوع هذا، تنظن بأنه وكالة المغرب العربي للأبناء ترصد لها من ميزانية الدولة 167 مليون درهم سنويا عوض 35 مليون اللي افهمت أنا.

ثانيا، السيد الوزير، ابغيت تقول بأنه كون المجلس الإداري لهاذ الوكالة تيضم ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية وعن وزارة الصناعة والتجارة، إضافة إلى ممثل عن رئيس الحكومة، ليس اعتباريا إذ نعتبر أن من المنطقي أن تتوفر هاذ المكاتب على مراسلها حتى يتسنى لممثلي هاذ الوزارات المذكورة رصد كل التحولات والتوجهات الاقتصادية لهذه الدول، خاصة في ظل افتقار المغرب لآليات اليقظة الإستراتيجية.

ثانيا، كذلك بالنسبة للقضية الوطنية، تنشوفو بأنه ينطبق على قضية وحدتنا الترابية، إذ من البديهي ومن الواجب أن تلعب هذه المكاتب وهؤلاء المراسلون دورا رياديا في رصد مؤامرات خصوم الوحدة الترابية،

الخدمات الإخبارية بواسطة كل الوسائل التقنية المتاحة، الكفيلة بتوزيع أخبار إفريقيا الشمالية والخارج والاطلاع بمهما على أكمل وجه، تستعين هذه الأخيرة بـ 24 مكتبا دوليا و12 مراسل دولي في كبريات المدن والعواصم في العالم.

سؤالا إليكم، السيد الوزير، باعتباركم كذلك رئيسا للمجلس الإداري للوكالة، ما هو الغلاف المالي الذي ترصده الدولة لفائدة هذه المكاتب الدولية والمراسلين الدوليين؟

ثانيا، وفقا لأي معايير يتم اعتماد هؤلاء المراسلين الدوليين، وكذا المسؤولين عن تلك المكاتب الدولية؟ وما هو تقييمكم لمدوديتهم؟ وفي الأخير، ما هو دوركم لتحفيزهم للقيام بمهامهم في أحسن وجه؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال المهم.

أولا، حاليا تتوفر على 20 مكتب دولي و39 مراسل على المستوى العالمي، الميزانية المرصودة تبلغ حوالي 35 مليون درهم ونصف، في هاذ 35 مليون درهم ونصف عندنا 9 المليون ديال الدرهم و300 ألف مخصصة للأجور.

المسطرة ديال العمل والترشيح في مناصب المسؤولية كانت أحد أهم الأوراش ديال الإصلاح في الوكالة في هاذ السنتين الأخيرتين، أولا اللي كيقدر حاليا اللي كيوضع قرارات تم الترشيحات في مناصب المسؤولية أو التعيينات في المكاتب الدولية هو المجلس ديال التحرير 11 عضو، 5 منتخبين و5 كيمثلوا المسؤولين ديال أقسام التحرير، بمعنى كيجضعوا للمسطرة ديال الترشيح، الترشيحات كتنقدم. أشنو هي المعايير؟

كلين المعايير المرتبطة بالأقدمية، الكفاءة المهنية والأداء، ولكن كايته معايير موضوعية، مثلا خصو قبل ما يوضع الترشيح 6 اسنين يكون خدم إما في التحرير المركزي أو في شي مكتب جموي داخل المغرب.

ثانيا، المعايير اللي مرتبطة بالكفاءة، بالأداء.

فاش كيتعين كيمقي 4 سنوات، عام يمكن لها تجدد، إلى رجع للمغرب ما يمكنش له مباشرة يوضع الترشيح باش كيتنحو تكافؤ الفرص للجميع، العمل ديال مجلس التحرير اللي كيتخذ هاذ القرارات وكيرفعها للمدير العام من أجل التصديق النهائي، تيعمل وفق ميثاق التحرير اللي صوتوا عليه الصحفيون في أبريل 2012. إذن، كلين مشروع ديال الإصلاح.

بالنسبة إلينا، الآن كتنشغلوا في السياسة ديال الأقطاب الدولية، تدار قطب أمريكا الشمالية، بمعنى كيجكون عندهم واحد النوع من التدبير

مع الناس ديال الوكالة عاد جاو، وبجاس، والناس كيستطوعوا يشتغلوا في مواقع متعددة، فالجميع تابع الأداء دياهم في بعض المناطق، خاصة في المناطق اللي عندنا فيها توتر أساسي حول القضية الوطنية.

إذن، الهدف وهو أن كين عندنا مشروع ديال الإصلاح بدا، فيه أن الترشيح لهاذ مناصب المسؤولية والتعيين في الخارج كيخضع لمسطرة شفافة وتنافسية.

ثانيا، رصد الموارد المالية اللازمة.

ثالثا، جعل العلاقة مع هاذ الأقطاب الدولية مبنية على تدبير لامركزي. ما عدا ذلك، أعتقد أننا غادي نجيو إن شاء الله في 2015 باش غادي نتقدمو بالمشروع ديال القانون الجديد، لأن الإطار القانوني ديال الوكالة تدار في نهاية السبعينات، دابا الآن نحن مطالبون باش توقع واحد المراجعة من أجل استيعاب التحولات اللي طرأت والقضايا.

نختم أن الوكالة طلقت خدمة مجانية (mapexpress.ma) خدمة مجانية شاملة متاحة للعموم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول أنظمة التقاعد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارون،

إن الحديث عن صناديق التقاعد أصبح الشغل الشاغل لجميع المواطنين، خاصة في الآونة الأخيرة عندما كثر الكلام عن التقاعد، ومن سيحال على التقاعد سوف لن يتسلم معاشه، وكثرت الأسئلة، سواء تعلق الأمر بالصندوق المغربي للتقاعد أو بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو بالصندوق المهني المغربي للتقاعد أو بالصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد، كلها أربع صناديق أصبح المنخرطون يتساءلون عن مدى مصيرهم، وهنا يخلق الرعب والشغب حتى في نفوس العاملين أو من سيحال على التقاعد.

عملنا وبمجهودات نقابية جبارة، جميع النقابات انصب حديثها على إصلاح أنظمة التقاعد، وتشكلت اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد في 31 يناير 2013، وكان الهدف من هذه اللجنة تشكيل صندوقين من قطبين، صندوق القطاع العام والقطاع الخاص، واستبشر الإخوة العاملين، موظفين كانوا أو في باقي القطاعات على مختلف مشاربهم، استبشروا خيرا.

ولحد الساعة، بدل أن تخرج الحكومة برد لهذه اللجنة التقنية، هذا

اللي اتتا عارفين القيمة ديال هاذ الدور اللي تيقوموا به ضد الوحدة الوطنية وكشف كل المتغيرات في هاذ الشأن بشكل استباقي حتى بالنسبة... حتى الدبلوماسية بصفة عامة والدبلوماسية الموازية باش تقوم بواحد الدور ديالها.

من جهة أخرى، السيد الوزير، يذكر أن مدير المكتب بوكالة مدريد، السيد سعيد دي لحسن، كان قد تسبب في غرامة ثقيلة ضد الوكالة تقدر بـ 12 ألف يورو لفائدة علي لمرايط الصحافي بيومية (El Pais) الإسبانية، ونفس الشخص السي سعيد دي لحسن تم توقيفه بدءا من فاتح يوليوز 2009 بقرار للمدير العام للوكالة، بعد رفض هذا الأخير لأمر التحاقه بالرباط بعد أن قضى 5 سنوات بمدريد، وعلى خلفية تصريحات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

إذن، السيد الوزير، ما تقييمكم لهذه الملاحظات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا.

أولا 35,5 مليون درهم هذي ديال المكاتب الدولية ضمن الرقم اللي تفضلتو به اللي هو الميزانية العامة ديال الوكالة على المستوى المركزي، مستوى المكاتب الجهوية وعلى المستوى الدولي. 35,5 مليون درهم هذي هي الميزانية الخاصة بالمكاتب الدولية.

المشكل الذي أثير والقضية ديال مدريد والي أثرت، هذا مشكل قديم، أعتقد هاذ المسألة تم تجاوزها، ما هو أساسي حاليا بالنسبة لنا هو تدعيم قدرات الوكالة.

الوكالة الآن مؤسسة وطنية استراتيجية، كشتغل في مجالات أساسية بالنسبة للبلاد، تفضلتو بالإشارة للقضية الوطنية، للحضور ديال الوكالة الآن بسياسة الأقطاب الدولية اللي عندها تدبير لا مركزي على مستوى التحرير.

أحنا الآن في الوكالة اعمدنا نظام لتقييم الأداء، نظام معلوماتي، مؤشر الأداء كيقم الأداء ديال الصحفيين على مستوى الإنتاجية دياهم، التخصص، نوعية المقالات، المبادرات اللي قاموا بها، وكندار عملية التقييم جوج مرات في السنة.

أشنو الهدف؟ وهو الرفع من المردودية، وهنا لايد من توجيه تحية للناس ديال الوكالة اللي كيشغلوا، وكيشغلوا أحيانا في ظروف صعبة جدا، خاصة في بعض الدول، مؤخرا كنت أنا في الكوت ديفوار والتقيت

مع كامل الأسف، وهذا نحن نحترم رأي النقابات، التي لم تستجب لدعوة رئيس الحكومة.

على أي حال نتمنى خالصين أننا سنواصل العمل كما قلتم في إطار اللجنة الوطنية بعدما تمت يعني الأشغال والتفكير داخل اللجنة التقنية، وبعدها صدرت في شأن الموضوع عدة تقارير، أذكر من بينها التقرير ديال (Ie HCP⁶) المندوبية السامية للتخطيط، وتقرير المجلس الأعلى للحسابات، وتقرير كذلك ديال الاستشارة ديال منظمة العمل الدولية، وتقرير ديال البنك العالمي، والزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة التقنية إلى مختلف البلدان ليروا بأعينهم بعض التجارب، فنحن الآن الأرضية موجودة، والإصلاح موجود، خصنا نتوكلو على الله باش في الحقيقة نمشيو إلى الأمام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنعرفو اليوم احنا في حرارة مناقشة مشروع القانون المالي، اللي أن هو الترجمة الواقعية للعمل الحكومي، راه لم نر ولم نلمس ولم نشم أي رائحة داخل هاذ القانون المالي، والحلال بين والحرام بين.

فعلا، السيد الوزير، تمت هناك لجنة في 31 يناير 2013 بحضور السيد رئيس الحكومة، لحد الساعة عام هذي، واحنا كنتظرو شي إصلاح، استدعانا السيد رئيس الحكومة المحترم كنقابات، وأنا أمثل ضمن المناضلين للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تم استدعاؤنا للتشاور، هذا غير مقبول، نحن النقابات الأكثر تمثيلية لنا قواعد نستنبط همومها ونقود اقتراحاتها لعرضها على سيادة الوزير وسيادة رئيس الحكومة بالخصوص، غير أننا اليوم نفاجا بتأخير، لا أظن أن هناك إصلاح ما دام أن الحوار الاجتماعي لم يفتح أولا، وثانيا أن النقابة تعتبر شريكا أساسيا في التنمية والتوعية والتأطير، فلا نقبل أن تكون النقابة "اسمع لها وما تدير برميها" هذا شيء متجاوز، وسوف لن نقبل أن تكون النقابة مجرد إشارة، وراه درنا اللي اعطى الله.

آ السيد الوزير، احنا كنعقدو المجهودات اللي كنعديروا اتنا كشخص، ولكن العمل الحكومي عمل باهت، عمل لا شعبي مادامت هذه الحكومة لم تستطع أن تخرج لنا بإصلاحات وازنة وواضحة.

أشكركم السيد الرئيس.

الاجتماع ترأسه طبعاً السيد رئيس الحكومة المحترم، غير أننا لازلنا ننتظر ما مضمونه، وإلى متى سيتم إصلاح هذه الصناديق؟

هذا هو سؤالنا للسيد الوزير لتتوير الرأي العام من جهة، ولإعطائنا الشافي والكافي لإطفاء النيران التي أصبحت تشتعل في نفوس جميع من سيحال على التقاعد، سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص. هي مناسبة نلتمس فيها من السيد الوزير المحترم للتوضيح تفاديا لمن لا يخدم مصلحة هذا الوطن، وهدفه هو خلق الشغب والفوضى في صفوف العاملين المنتجين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على توجيه هذا السؤال، ومن خلالكم الفريق الاستقلالي، السؤال كما قلتم هو يعني عندو راهنته.

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، الحكومة وضعت من بين أولوياتها منذ 2011 الإنكباب على الإصلاحات الجوهرية الأساسية، ومن هذه الإصلاحات كما تفضلتم هو إصلاح أنظمة التقاعد. لا شك أن هذا الموضوع حظي أولا... طرح منذ سنين وبالضبط منذ 1997، وهو من بين المواضيع ربما القليلة التي سار فيها التشاور والحوار بصفة دائمة، بحيث منذ البداية، وهذا شيء إيجابي، تم إشراك مختلف الفاعلين، نقابات ومنظمات أرباب العمل وبالطبع القطاعات الحكومية المعنية بالأمر.

وكما قلتم تقدمنا والله الحمد في إطار اللجنة التقنية، وتوصلنا إلى بعض السيناريوهات ديال الحلول، الآن نحن بالضبط، وليطمئن المواطنين والمستمعون، لا حاجة إلى الشغب، الحكومة ستتحمل مسؤوليتها كاملة، أقول الحكومة ستتحمل مسؤوليتها كاملة، ولن تترك الأمور تسير إلى الأسوأ.

نحن الآن أمام الحائط، ولا سيما فيما يتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد، فإما أننا سنقوم بالإصلاح على أكبر تقدير ابتداء من سنة 2015، وإلا سنكون سنلجأ إلى الأكل من الاحتياطات، وهو ما سيؤدي حتما ولا قدر الله إذا لم تقدم على هذه الإصلاحات، أننا سنبلغ سنة 2020 واحد 128 مليار ديال درهم ديال العجز، ولكن الحكومة مسؤولة، لن تسير في هذا الاتجاه.

لذلك، وحرصا منها على التعجيل بضرورة الإصلاح، دعت إلى عقد اجتماع مع النقابات الأكثر تمثيلية اللي هي خمسة، وكان ذلك في 9 دجنبر،

⁶ Haut Commissariat au Plan

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا. لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

لاشك أن أتفهم الحماس ديال السيد المستشار المحترم. لو تفضلت النقابات إلى الاستجابة لدعوة رئيس الحكومة والحكومة بالطبع، لسلمنا لكم الوثيقة التي فيها بعض الاقتراحات، ما شي الاقتراحات هي قرآن منزل، الأرضية للنقاش ستقولون فيها رأيكم، ومازال لم يفت الأوان بعد، نحن لا نتعامل مع النقابات فقط من أجل المسرح، ولا حوار كما تقول حوار مغشوش أو حوار شكلي، نحن نريد حوارا حقيقيا، بناء، وسنأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء الصائبة، ماشي هاذ الشي فقط الحكومة راه الدستور، الدستور يلزمننا بذلك، لأن الدستور يجعل من الفرقاء الاجتماعيين شريكا أساسيا، والحكومة صدرها، وأقولها دائما وأكرها، صدرها رجب، نحن على استعداد أن نستمع إليكم ونستمع إلى جميع النقابات وحتى الناس اللي عندهم شي ما يقولوا، همننا هو واحد، همننا هو نحن في هذا الباخرة ديال المغرب. الإصلاح وما أدراك ما الإصلاح، ولكن الإصلاح خصنا نقومو به بشكل جماعي عبر التشاور، ولكن في نهاية المطاف راه اللي كيتحمل المسؤولية اتناعو، لأن اللي كيتناسب هي الحكومة، الحكومة غادي تتحمل المسؤولية ديالها في نهاية المطاف، ولكن غادي تاخذ بعين الاعتبار كذلك جميع الآراء وجميع المقترحات البناءة، فتعالوا إلى طاولة النقاش. وتبارك الله عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وسننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة، السؤال موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول تمديد العمل بالساعة الإضافية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

دأب المغرب على إضافة ساعة...

السيد رئيس الجلسة:

المرجو من السادة المستشارين المحترمين أن يكرموا زميلهم بالإصنات، شكرا.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

قلت: دأب المغرب على إضافة ساعة على توقيته القانوني، وذلك لاعتبارات اقتصادية، حيث يندرج هذا الإجراء في إطار إستراتيجية

النجاعة الطاقية كألوية وطنية، ويهدف تحقيق اقتصاد الطاقة ليصل إلى 12% من الاستهلاك الطاقية في أفق 2020، و15% في 2030.

كما أن الوضع المتقدم للمغرب مع دول الاتحاد الأوروبي يفرض علينا العمل بشكل متوازي، مع إضافة الساعة حتى لا يكون الفرق أكثر من ساعة، هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي. وفي المقابل، أكدت بعض الدراسات الألمانية أن تغيير التوقيت يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية ومالية.

لذلك، السيد الوزير، ما هو تقييمكم للنتائج المحصل عليها من خلال العمل بالساعة الإضافية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

شكر السيد المستشار المحترم.

أشكر الفريق الحركي على وضع هذا السؤال، اللي أعطاني الفرصة نأكد على أن العمل بإضافة ساعة كان بدأ به العمل في 2008-2009 حتى 2011، بعدما تم التأكد من النجاعة ديالو ومن المردودية ديالو تم الاعتماد ديالو سنة 2012 بمرسوم في شهر أبريل، وذلك إضافة ساعة من شهر أبريل حتى سبتمبر، آخر أحد من كل سنة...

ولكن مع المدة تبين على أنه من شهر مارس حتى لشهر أكتوبر تيمكن نستفيدو أكثر من الضوء ديال الشمس، لأن في هاذ الفترة هذي كايين الطلوع ديال الشمس والغروب ديال الشمس فترة طويلة جدا، ولم لا الاستفادة منو، وتمت إضافة الشهر أو الساعة ابتداء من شهر مارس، آخر أحد من شهر مارس حتى لآخر أحد في شهر أكتوبر، وتبين على أنها مبادرة عندها انعكاسات على الاقتصاد في الطاقة، وجاء في الجواب ديالكم أو السؤال اللي هو جواب على هاذ العملية هذي، لأن المغرب في حاجة لاستغلال كل ما يمكن أن يقلص من تبعيته إلى الخارج فيما يخص الطاقة.

ثانيا، تعلمون، وكما جاء في سؤالكم، أن للمغرب ارتباطات اقتصادية مع فرقاء اقتصاديين، خصوصا في أوروبا، لهذا تقليص الفارق الزمني أصبح علينا نزيدو هاذ الساعة هذي مع الفرقاء ديالنا.

وتبين كذلك أن الاقتصاد في الطاقة، خصوصا في ساعات الذروة، تيمثل يوميا ما يمكن من إنارة أو تزويد مدينة بكاملها بمدينة مكناس يوميا، وهذا شيء إيجابي جدا.

بالطبع هاذ التوقيت معتمدينو عدة دول، ماشي احنا الأولين، السنة اللي فاتت يعني تمت إضافة شهر مارس وشهر سبتمبر في آخر يعني أيام

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة للشق الأول ديال إضافة ساعة السنة كاملة، اعلاش ضفناها غير من شهر أبريل حتى أكتوبر، لأن هذي هي الفترة اللي فيها النهار طويل وفيها الشمس كايته، لأن النهار تقريبا تمشي حتى 14 ساعة، في حين الليل فيه 10 السوايح، بالعكس في مدة الخريف والشتاء يتكون الليل طويل والنهار قصير، ونلائم التوقيت مع غروب الشمس باش نستفيدو منها، وطلوع الشمس.

أما بالنسبة للشق الثاني ديال التوقيت المستمر، احنا الآن دازت واحد المدة كافية نديرو التقييم ديال هاذ المبادرة هذي، عندها إيجابيات، عندها سلبيات، خصنا نشوفو واش التوقيت المستمر فعلا كاي ناس كتلتحق وقت الغدا تمشيو، اعلاش؟ لأن المؤسسات ما كتوفرش على مطاعم، ماشي كبيرة بزاف، بالأخص المؤسسات اللي كايته في المدن الداخلية،

مؤسسات صغيرة، يعني مصالح خارجية فيها 3 أو 10 الموظفين ما يمكنش يديرو مطعم، كيتواجدوا وسط المدينة، المطاعم احدا محل العمل.

ثانيا، باش يمشي للدار ديالو ماشي كايين الاكنتاظ بحال فالمدن الكبرى، تيمكن لنا نفكرو في الملازمة ديال التوقيت حسب المناطق وحسب الاحتياجات وحسب المؤسسات وحسب البنات التحتية واش متوفرة ولا لا، ديال الإطعام وديال النقل والصعوبة ديال التنقل، إلى آخره.

فهذه يعني نقط كيمكن لنا نعتمدها في الدراسة الآن، احنا بصدد القيام بها، باش نخرجو بالخلاصات اللي تكون أنجع، وتجينا بمردودية، وتضمن لنا حضور، ونكونو في مستوى المطلوب من طرف المستثمرين ومن طرف المواطنين.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وأخبر إخواني المستشارين أنه مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة، لنا موعد مع لجنة المالية لدراسة بعض الميزانيات الفرعية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

شهر شتنبر، وذلك بعد أن تأكدنا بأن هذا التوسيع في المدة سيمكنا من اقتصاد أكثر ومن نجاعة أكثر ومن ملازمة توقيت مؤسساتنا الاقتصادية مع المؤسسات اللي عندها معها علاقات في الخارج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الحركي، الأستاذ بريقة.

المستشار السيد عبد الكبير بريقة:

شكرا معالي الوزير على هذه الإيضاحات وهذي الحقيقة، إلا أنه، السيد الوزير، نتمنى أن تستمر هذه الساعة، أن تستمر خلال سنة بكاملها، لأنه الحمد لله الشمس عندها تتطلع بكري وتتأخر بالنسبة لأوروبا، فلماذا لماذا لم نستمر بهذه الساعة إلا في شهر رمضان المبارك السعيد، لأنه التوقيت المستمر عنده مميزات، أكدها فعلا لأنه كان تجربة وأعطت نتيجة، إلا أنه هناك ملاحظتين، معالي الوزير:

- الملاحظة الأولى، وهو عدم تأهيل الإدارات ووسائل الإطعام في الإدارات أو أماكن على الأقل أماكن لتسهيل مأمورية الموظفين؛

- الملاحظة الثانية، السيد الوزير، بالنسبة لهاذ التوقيت المستمر وهو خروج بعض الموظفين في وقت الغداء أو لنقل أبناءهم في هذا الوقت، هذا يجرننا إلى مشكل عويص بالنسبة للعالم القروي، لأنه هذا التوقيت نتمنى أن يكون توقيت مستمر بالنسبة للمؤسسات التعليمية، لأنه في العالم القروي بعدما تيجيو الدراري اللي تخرجوا في الليل تيكونوا افهمتي الظلام كايين، ولي قضية أمنية بالنسبة للأطفال.

فلهذا، تنظن بأنه الحكومة لابد ما تراعي هذه القضية هذي، افهمتي، احنايا افهمتي، أولا وهو الساعة تستمر السنة كاملة لأنه الحمد لله ربي اعطانا الشمس.

ثانيا، القضية ديال التوقيت المستمر، افهمتي، لابد من الإدارات باش توفي وتوفر للموظفين الوسائل باش يمكن لهم على الأقل ياخذوا مأدبة الغداء في عين المكان، لأنه ولكن بأنه عندهم أبناء كذلك يجب على وزارة التربية الوطنية، وبالأخص في التعليم الابتدائي، باش يكون التوقيت مستمر، افهمتي، باش التلاميذ يخرجوا في وقت قبل الليل.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.